

السماكي انه استخارة ما كانه واورد انه لا يكون متخاضا  
وان لا يكون مجازا انه متخاض في معناه والثالث انه في الالام  
وذلك قول عبدك بنهم والمحققين من الظهار والسكان وهو الالام  
واستعملوا ان الجنب لا يحد منه الاستخارة في الوقت والفضة  
استعملوا لفرق الواضح من قولنا ضرب زيد وبن ضام بهاء  
والحل ان لكل استخارة في الفضة والوقت ان يقع في محاذ  
عمل عن مجازها الى الملائك كان مجازا والرابع قول الامام الرازي  
بما في المعنى فقط والاجزاء على جعلها وذلك ان شيقون  
انبت الريح الى اثبات الله تصديق به ويعلم ان النقل اليه  
فقدروا في الخبر انه استخارة تشبه عند فهمهم  
المجاز اولي من الاشتراك مجمل عند الرازي لان المجاز اعلم  
وان الاشتراك مجمل بالتعاهم لولا القرينة فلا يعل انه سلكه  
سلك المجاز او مجمل اليك عند القرينة عليه ورواها على  
فان وقع ما يميل ان هو الوجه مشترك في المجاز ايضا لا يفهم المحقق  
بل غيره ورواها في نسخة خلاف المجاز فان النقصا ومع كونه  
مما استعملت السانت وهو رخص بان الشك لظن ولا يفسد  
سكن من فست الكلام والضم الخبر فاستعملت السانت والسن  
والسن

عن العلامة والاقول مقدمات اسبق وتوما وعن العلامة عدم  
القرينة فسقطت عنها الظن بعلية المائنة اقوى تحت الفعل لا  
والتحصيل كولي من الاشتراك والمجاز والظهار والتحصيل  
من النقل والمجاز مثل الظهار والقرينة التحصيل فانحص  
من الظهار والاشتراك خبر من الفسخ ولذا الاستخارة ان بين عين  
خبر من علم ومعنى وهو خبر من تحصيل كذا فالواحد الم  
واقع في المقام بالضرورة فلا في استخارة قال لا يخل بالمعنى  
وهو مجموع ومفوض لا يرفع الاحمال والنقل عنه اسمي القر  
حقيقه فالخلاف لفظي **سلك** المجاز واقع في القرآن والقرينة  
لا يظن ان الاستخارة فيهم واستعمل الرازي استخارة  
لما صح الدال وعنده الاستدلال بقوله ليس بشيء مجاز  
وعن البحث فان النزاع انما هو في المعنى المذكور والمجاز  
والنقصان ليس منه مما يخل من النزاع فيه مطلقا كما دل  
على ذلك في نسخة من نسخة الرازي في قوله لا يفسد  
المذكور وجرأ بهم عن قوله واسئل القرينة ان على سبل السجدي  
وان القرينة بجميع الناس من قرأت آياته وسنة القرآن كما كان  
ضعفا فالواحد الم لا يفسد نفسه فلا يقع الالام ان

Copyrighted material